



(٢١٣) (٢٣٢)

العدد الثامن
والثلاثون

تأثير ظاهرة المخدرات على الامن والاستقرار الاجتماعي والسياسي في محافظة واسط - دراسة ميدانية

م.م صفا عباس عبدالحسين سعد الوائلي

كلية القانون/ جامعة واسط

Safa215@uowasit.edu.iq

المستخلص:

تعدّ ظاهرة إدمان المخدرات من المشكلات المعقدة والخطيرة على الفرد والمجتمع، لأنها تستهدف الشباب وتؤثر على حاضر المجتمع ومستقبله، هدف هذا البحث هو تحليل التداعيات السياسية والاجتماعية لجرائم تعاطي المخدرات وتأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق عامه وبالأخص محافظة واسط، من خلال التعرف على الأسباب المرتبطة به، وتكمن أهمية البحث في كونه يتناول قضية تجارة المخدرات وتعاطيها التي تؤثر في استقرار المجتمع ومن ثم على استقرار العملية السياسية.

اتباع البحث المنهج الوصفي التحليلي لبيان اثر المخدرات على الاستقرار السياسي، واعتمد على الاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات.

الكلمات المفتاحية: جرائم تعاطي، المخدرات، الاستقرار السياسي، الأسرة، أصدقاء السوء.



The Political and Social Repercussions of Drug Abuse Crimes and Their (A Community-Based Study) Impact on Political Stability

Assistant Lecturer Safa Abbas Abdulhussein Saad Al-Waeli

College of Law / University of Wasit

Safa215@uowasit.edu.iq

Abstract:

Drug addiction is considered one of the most complex and dangerous phenomena affecting individuals and society, as it primarily targets youth and poses a serious threat to the present and future of society. This study aims to analyze the political and social repercussions of drug abuse crimes and their impact on political stability in Iraq in general, and in Wasit Governorate in particular, by identifying the main factors associated with this phenomenon. The importance of the study lies in addressing the issue of drug trafficking and abuse and their negative effects on social stability and, consequently, on the stability of the political process.

The study adopted the descriptive-analytical approach to examine the impact of drugs on political stability.

Keywords: Drug abuse crimes, Drugs, Political stability, Family, Bad peers.

المقدمة:
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

يعدّ تعاطي وتجارة المخدرات من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث، ولا سيما الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية وأمنية، مثل العراق، وقد تفاقت هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة هشاشة الوضع الأمني، وانتشار الفقر والبطالة، وسهولة عمليات التهريب عبر الحدود، الأمر الذي خلّف آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة على المجتمع والدولة.

وتعدّ ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمع العراقي، وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لمكافحتها، إلا أن الإحصاءات تشير إلى تزايد ملحوظ في



حالات الإدمان. كما أصبحت تجارة المخدرات ظاهرة عالمية تسيطر عليها شبكات منظمة ومافيات دولية، إذ أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى أن تجارة المخدرات تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث حجم الأموال، ما يؤكد خطورتها على أمن واستقرار الدول.

وقد أسهمت عدة عوامل في انتشار هذه الظاهرة داخل المجتمع العراقي، من أبرزها التفكك الأسري، وضعف الضبط الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، إضافة إلى الصراعات السياسية وضعف العملية التعليمية وبرامجها التربوية، الأمر الذي جعل فئة الشباب أكثر عرضة للانخراط في تعاطي المخدرات.

وفي ضوء ما تقدم، برزت الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة الميدانية التي تهدف إلى تسليط الضوء على التدايعات الاجتماعية والسياسية لتعاطي وتجارة المخدرات، وتبيان انعكاساتها على الامن والاستقرار المجتمعي، لكونها تستهدف شريحة الشباب التي تمثل الركيزة الأساسية في حفظ الأمن والاستقرار المجتمعي والسياسي.

وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيس مفاده:

ما تأثير ظاهرة المخدرات على الأمن والاستقرار المجتمعي؟

وتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

- هل ضغط الأصدقاء (جماعة الرفاق) يؤثر على سلوك الشباب اتجاه المخدرات؟
- هل تؤثر جرائم تعاطي المخدرات على تفكك البنية الأسر.

فرضية الدراسة:

ينتج عن انتشار المخدرات بين الشباب تأثير سلبي على الأمن والاستقرار المجتمعي والسياسي ويتوسط في ذلك التفكك الأسري وضغط الأصدقاء والظروف الاقتصادية الصعبة.

عينة الدراسة:



وتتبع أهمية الدراسة من خطورة ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات على فئة الشباب، باعتبارها الفئة المنتجة والفاعلة في المجتمع، كما تمثل نتائجها مصدراً مهماً لصناع القرار والجهات المعنية في رسم سياسات وإجراءات تسهم في الحد من هذه الظاهرة وتعزيز الاستقرار السياسي في العراق.

الدراسات السابقة: تساهم الدراسات السابقة على اجراء مقاربات تحليلية_ وصفية للباحثين في البيئة العربية وبيّن واقع المحلي لمحافظة واسط للوصول الى حلول الأساس التي يمكن البناء عليها لمعالجات الواقعية التي تساعد في ترسيخ الاستقرار السياسي والحد منه.

وفي خلال ذلك سيتم في هذا الجزئية استعراض وتحليل عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث (المخدرات) ، بما يخدم أهداف الدراسة الحالية ويعزز جانبها التحليل وهي الاتي:

١- دراسة عراقية الباحث نصير محسن عبد الحسين الفتلاوي (٢٠٢٣)، التي جاءت بعنوان: (الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة تعاطي المخدرات (دراسة ميدانية في محافظة القادسية).

الهدف من إعداد الدراسة هو رصد مستويات تعاطي المخدرات وتحديد الدوافع المسببة الية، مع بيان آثارها على مستوى الاجتماعي والاقتصادي، اذ بينت النتائج ان رفاق السوء يمثلون الجزء الأكبر في جعل الأصدقاء في هذه البيئة، وهنا يبرز دور المروج والتجار كمصدر رئيسي لحصول على المخدرات، كما بينت الدراسة ان هناك علاقة طردية بين التعاطي وبين المشاكل الاقتصادية، وبالأخص في البيئة المحلية المتشابهة مثل محافظة واسط والقادسية، وتفيد هذه الدراسة هو بيان ان اثر التداعيات الاجتماعية والسياسية يجعلها تمر بحالة من الضعف التماسك المجتمعي واثره على الاستقرار السياسي.

٢- دراسة الباحثة سعاد حميد رشيد (٢٠٢١) التي حملت عنوان: الإدمان على المخدرات الأسباب والعلاج (دراسة ميدانية في مدينة بغداد). بالهدف من إعداد الدراسة هو تبيان الأسباب المؤدية الى تعاطي والإدمان عليها وبيان طرق التخلص منها، اذ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بختيار عينية من محافظة بغداد، اذ بينت الدراسة ان الفئة العمرية الشابة هي الأكثر تعرضاً الى هذه الافة لما لها تفكك الاسرة الدور الأكبر وتأثير الأصدقاء



كذلك لانتشار هذه الظاهرة، وتقيد هذه الدراسة بحثنا لتوضيح الآثار الاجتماعية لمتعاطيين وانعكاساته السلبية على الاستقرار المجتمعي.

٣- دراسة الباحث أحمد فليح حسين بعنوان: عوامل وأسباب تعاطي المخدرات وآثاره الاجتماعية - دراسة ميدانية في مدينة بغداد.

هدف الدراسة هو تحليل العوامل التي تؤدي للإدمان على المخدرات وتسلط الضوء تداعياتها الاجتماعية، إذ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، التي جاءت بنتائج يربط تعاطي المخدرات نفسياً بجملة من العوامل المؤدية اليه، وهو تفكك العلاقات الاجتماعية الاسرة بالدرجة الأولى ويبرز هنا دور المراكز التأهيل المتعاطين للحد من انتشار هذه الظاهرة.

٤- دراسة الباحثين زينب علي حسين وطالب عبد الكريم كاظم، التي حملت عنوان: تعاطي الأحداث للمخدرات وانعكاساتها الاجتماعية والأمنية - دراسة ميدانية في محافظة واسط.

جاءت بهدف تحليل الانعكاس الاجتماعي والأمني لتعاطي المخدرات التي أولت الاهتمام بفئة التي لم يتجاوز أعمارهم ١٨ سنة لتعاطيهم للمخدرات، واعتمدت الدراسة على الاستبانات لفئات دون السن المذكور في واسط، واستخلصت بنتائج السلوكيات الاجرامية التي يقوم بها هذه الفئة من الذكور تعود أسبابها بطالة وظروف اقتصادية بحتة، وهذا يعكس البعد السياسي والاجتماعي لهذه الظاهرة، فهو يهدد الاستقرار السياسي وامنها.

٥- دراسة الباحثين محمود شاكر وهناء صادق (٢٠١٩) التي حملت عنوان: تشخيص حالات الإدمان على المخدرات عند طلبة الأقسام الداخلية في جامعة البصرة.

هدفت الدراسة بيان درجة تعاطي المخدرات لطلبة الأقسام الداخلية لمحافظة البصرة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بمحصلة جاءت بنتائج ان الفئات التي جاءت بموضوع البحث يمتلكون من الوعي الكافي لمخاطر المخدرات وبالرغم من البعد المكاني عن الاسر لكنهم ملتزمين بالقوانين التي تبعدهم عن هذه الظاهرة، وهنا يبين دور الوعي والضبط المؤسسات للحد من انتشار المخدرات ويصب في مصلحة الاستقرار السياسي المجتمعي.



المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرة المخدرات وعلاقتها بالاستقرار المجتمعي

تُعد ظاهرة إدمان المواد المخدرة من أكثر المعضلات خطورة وتعقيداً في العصر الحديث، نظراً لما تفرضه من تحديات تمس جوهر استقرار المجتمعات. وعند محاولة وضع تعريف دقيق للمخدرات، يواجه الباحثون عقبات منهجية تحول دون الوصول إلى صيغة موحدة وشاملة؛ ويعود ذلك لجملة من الاعتبارات، منها تباين الرؤى في الاتفاقيات الدولية. فعلى سبيل المثال، لم تقدم اتفاقية جنيف لعام ١٩٦١ (والتي عدلت ببروتوكول عام ١٩٧٢)، ولا اتفاقية فيينا لعام ١٩٧١ المعنية بالموثرات العقلية، تعريفاً حاسماً وجامعاً لظاهرة المخدرات مما ترك الباب مفتوحاً لاختلاف المفاهيم باختلاف الزاوية القانونية أو الاجتماعية أو العلمية التي يُنظر من خلاله (القرني، ٢٠١٠، ص ٥٧).

المطلب الأول

المقاربات التعريفية للمخدرات والاستقرار السياسي

أولاً: مفهوم المخدرات :

تمثل المخدرات ظاهرةً متشابكة تخضع لتفسيرات متباينة، فالتشريعات القانونية تختلف من دولة إلى أخرى بناءً على الخصوصية الثقافية والظروف الموضوعية لكل مجتمع، وفي ظل الانفتاح التكنولوجي وظاهرة العولمة، تعاظم خطر هذه الآفة بعد أن طورت الشبكات الإجرامية أساليبها في الترويج والاتجار، مستغلةً التقنيات الحديثة لتوسيع نشاطها.

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

وهنا تبرز الحاجة الملحة لصياغة إطار مفاهيمي يوحد الرؤى القانونية والاجتماعية، ليس فقط لتوصيف الظاهرة، بل لرسم استراتيجيات وطنية تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي. وتاريخياً، عُرِفَت هذه المواد منذ أمد بعيد واستُخدمت في الطبابة، إلا أن الانحراف في استعمالها حولها إلى معضلة أمنية استوجبت تدخل الحكومات عبر تشريعات صارمة.

أما في الواقع العراقي، فمنذ عام ٢٠٠٣، تسعى الجهات المعنية جاهدةً لإيجاد آليات فاعلة للسيطرة على الحدود ومنع تدفق الممنوعات. ويرى المحللون أن جغرافية العراق تحولت إلى معبر يربط بين



الدول المصدرة ودول الخليج وصولاً إلى أوروبا، مما جعل الأراضي العراقية مسرحاً لعمليات التهريب (الهسينياني، ٢٠١٢، ٩٢)، وهو أمر يلقي بظلاله مباشرة على أمن الدولة واستقرارها السياسي.

ويمكن استعراض أبرز التعاريف العلمية والقانونية كما وردت في الأدبيات:

التعريف العلمي: هي مركبات كيميائية تمتلك تأثيراً بيولوجياً في الكائنات الحية، وتستخدم طبياً للوقاية أو العلاج تحت رقابة صارمة، ولكنها تتحول إلى أداة هدم عند إساءة استخدامها.

التعريف القانوني (العراق): وفقاً لقانون المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، تُعرف بأنها مواد أو مركبات ذات أثر إدماني، تسبب أضراراً صحية واجتماعية ونفسية، وقد صُنفت ضمن جداول قانونية تفرق بين الممنوع والمسموح به للأغراض العلمية.

وترى الباحثة أن المخدرات هنا في إطار الدراسة كل مادة تؤدي تعاطيها الى اضطراب في السلوك الاجتماعي للفرد بما ينعكس سلباً على المجتمع.

وإن مسؤولية الحكومة في تأمين الحياة الكريمة وخلق فرص العمل ليست مجرد واجب اجتماعي، بل هي ركيزة لتعزيز الثقة بين السلطة والمواطن، فغياب هذه الخدمات وانتشار الإحباط الشعبي يؤدي إلى تآكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما يمنح القوى المعارضة أو الجهات المتربصة ثغرةً لاستغلال هذا السخط وتوجيهه نحو تحركات احتجاجية واسعة قد تتطور إلى "ثورات جياح" (حنون، ٢٠١٣، ٣٧٩)، إن هذه الاضطرابات، في حال خروجها عن السيطرة، قد تقوض النظام السياسي برمته وتفتح الباب أمام تقلبات سياسية أو انقلابات تهدد كيان الدولة وسيادتها.

المطلب الثاني
مجلة العلوم الأساسية
العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

مفهوم الاستقرار المجتمعي

يشير الاستقرار المجتمعي إلى حالة التوازن والانتظام داخل المجتمع، والتي تتجسد في انخفاض معدلات الجريمة، وتماسك البنية الأسرية، ووجود علاقات اجتماعية مستقرة، وشعور الأفراد بالأمن ويتحقق الاستقرار عندما تكون السلوكيات الاجتماعية ضمن الأطر المقبولة قانونياً وأخلاقياً، وعندما تتمكن المؤسسات الرسمية والاجتماعية من أداء وظائفها بصورة طبيعية.



وعلى الرغم من أن غالبية دول العالم الثالث حصلت على استقلالها السياسي بشكل رسمي، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى استقرار سياسي حقيقي، حيث أدى التفكك الاجتماعي إلى ظهور صراعات سياسية، وغالباً كان الصراع السياسي سبباً في زيادة الفجوة بين فئات المجتمع. وهذا جعل مفهوم "الوحدة الوطنية" يضعف ويحل محله الانتماءات الضيقة مثل العشائرية والطائفية، خاصة في المجتمعات متعددة الثقافات والأعراق (حسين، ٢٠٢٠، ٢٠٢٢).

ويعد الاستقرار السياسي حالة يسعى المجتمع والنظام السياسي للوصول إليها، ويؤثر على جوانب عديدة داخل الدولة، فيما يمثل الاستقرار الحكومي جزءاً من هذا المفهوم، إذ يعكس قدرة المؤسسات على أداء وظائفها بفاعلية (إبراهيم، ٢٠١٨، ٥٤).

ويرتبط الاستقرار السياسي بقدرة النظام على التكيف مع التغيرات والتحولات في البيئة، وقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة أدت إلى ضعف هذا الاستقرار (حسن، ٢٠٢٣، ١٧٦) ومن جهة أخرى، يشير المفهوم إلى عدم الاستقرار على أنه نسبي، ويعتمد على عدة مؤشرات مترابطة تشمل: عدم الاستقرار الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم الاستقرار الاقتصادي (داود، ٢٠١٤، ٤٣٥).

وقد قدم بعض الباحثين تعريفات متنوعة للاستقرار السياسي، منها:

- تعريف محمد عابد الجابري: يرتبط بقدرة الحاكم على المحافظة على ولاء القبائل المختلفة، فإذا ضعفت العصبية القبلية أو تضاربت الآراء داخل القبيلة، يزداد احتمال فقدان النظام لاستقراره السياسي.

مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

- تعريف صموئيل هنتنغتون: يقاس بعدم الاستقرار بمعادلة "المطالب السياسية ÷ المؤسسات السياسية"، أي أن زيادة المطالب السياسية مع عدم قدرة المؤسسات على الاستجابة لها يزيد من عدم الاستقرار (عواد، ٢٠٢١، ٣٨).

ويؤدي وجود استقرار داخلي للدولة إلى تمكينها من تنفيذ برامجها داخلياً وخارجياً، ويضمن تطبيق القانون وتحقيق الأمن المجتمعي، كما يقلل من احتمالية العنف والصراعات ولقياس هذا الاستقرار على أرض الواقع، يعتمد الباحثون على عدة معايير مترابطة ومعقدة، منها:



١. المعيار الاقتصادي: قدرة الأفراد على التكيف مع مستوى الدخل الشهري وتأثيره على الاستقرار السياسي (حمود، ٢٠٢٥، ٣١٠).
٢. المعيار الثقافي: وعي المجتمع بالثقافة ودوره في المحافظة على أمن الوطن والتعاون مع المؤسسات الحكومية (حمود، ٢٠٢٥، ٣١٠).
٣. المعيار السياسي: يشمل تمثيل المؤسسات لمختلف فئات المجتمع، وإيجابية العلاقة بينها.
٤. المعيار الاجتماعي: مستوى التعاون والانسجام بين فئات المجتمع ضمن مؤسسات المجتمع المدني والسياسية والثقافية والاقتصادية (شاهر، ٢٠١٧، ١٧٤).
مؤشرات الاستقرار السياسي
١. انتقال السلطة: إذا كان الانتقال دستوريا وقانونيا، فهذا مؤشر على استقرار سياسي، أما الانقلابات أو التدخلات غير الدستورية فتعكس عدم الاستقرار (جرادات، ٢٠٢٢، ٤٨).
٢. شرعية النظام السياسي: قوة النظام وقدرته على حماية سيادته وأمنه الداخلي تعكس استقراره، بينما ضعف النظام يؤدي إلى الاعتماد على الخارج وزيادة عدم الاستقرار (شبلي، ٢٠١٩، ١٠٦).
٣. المؤسساتية: اعتماد الحكم على المؤسسات والقوانين وليس على الأشخاص يضمن الابتعاد عن "شخصنة" القرارات ويعزز الاستقرار (الشاهر، ٢٠١٧، ١٧٦).
٤. غياب العنف السياسي: عدم وجود صراعات أهلية، عمليات إرهابية، أو حركات تمرد يعتبر مؤشراً على استقرار الدولة (عبدالرضا، ٢٠٢٤، ٦٦).
٥. نجاح السياسات الاقتصادية: توفير فرص العمل، الخدمات، وتحسين المستوى التعليمي والصحي يزيد رضا المواطنين ويعزز الاستقرار السياسي (فاهم، حسن، ٢٠٢٥، ٣١٢).



المبحث الثاني

تأثير البطالة والمخدرات في الاستقرار السياسي

تؤدي البطالة في المجتمع إلى حالة من انعدام الاستقرار السياسي للدول التي تنتشر فيها، لأن الاستقرار السياسي مرتبط بقدرة الدولة على خلق فرص العمل للمواطنين، فمن واجب الحكومة أن يتم توفير العيش الرغيد والرفاهية إلى أبنائها فكلما عملت الحكومة على توفير الخدمات وفرص العمل لأفراد الشعب ازداد تمسك الشعب بهذه الحكومة، أما إذا حصل العكس فعدم فتح فرص عمل للعاطلين وعدم توفير الخدمات وامتناع الحكومة عن تقديم يد المساعدة والعون مما يولد في نفوسهم نوعاً من الكره تجاه الحكومة والضجر منها، وتكون البطالة من أسباب زعزعة وتدهور النظام الأمني، حيث إن الضغوط التي تترتب من الظروف المعيشية الصعبة للأفراد العاطلين عن العمل يزيد من احتمالية ارتكاب هؤلاء الأفراد للجريمة وتجاوز الضوابط وانحدار القيم والجنوح عن القوانين المجتمعية والمؤسسية، كما تؤدي البطالة أيضاً إلى نمو التيارات المتطرفة في المجتمع (عبدالحسين، ٢٠٢٤، ٥٥٣-٥٥٢)، وحينها يضعف الولاء والانتماء لدى المواطن العاطل عن العمل، ويخرج عن النظام العام، وبهذا ينخفض الرضا لدى المواطن عن أداء المؤسسات الحكومية والتشريعية والتنفيذية في مواجهة البطالة (محمود، ٢٠٢٤، ٤١٧-٤١٨).

المطلب الأول

مجلة العلوم الأساسية
مؤشرات الاستقرار السياسي للعلوم الأساسية

لاستقرار السياسي العراقي هناك مؤشرات لا بد من الإشارة إليها وهي:

١. انتقال السلطة في الدولة:

هذا المؤشر يعتمد على الطريقة التي تتداول بها السلطة؛ فإذا كان الانتقال يتم بشكل دستوري وقانوني متعارف عليه، فهذا دليل حقيقي على وجود استقرار سياسي. أما إذا صار انتقال السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية أو التدخلات غير الدستورية، فهذا يعتبر مؤشر واضح على عدم الاستقرار (جرادات، ٢٠٢٢، ٤٨).



٢. شرعية النظام السياسي:

تعد قوة النظام السياسي من أهم المؤشرات على الاستقرار، لأن النظام عليه مسؤوليات كبيرة مثل الدفاع عن البلد وحماية أمن المجتمع، وهذه الأمور لا تتحقق إلا إذا كان النظام يمتلك عناصر القوة الفعلية، فإذا كان النظام ضعيفاً، سيعجز عن حماية سيادته وأمنه الداخلي، مما يؤدي بالضرورة إلى التبعية للخارج، كما أن النظام الضعيف لا يصمد أمام الانهيارات والتقلبات المفاجئة التي قد تطيح به، وفشله في تلبية تطلعات المواطنين يؤدي في النهاية إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي سواء على المدى القصير أو الطويل (شبلي، ١٠٦، ٢٠١٩).

٣. تعتبر المؤسسات من أهم علامات الاستقرار السياسي في أي بلد، ومعناها ببساطة أن نظام الحكم يعتمد على "المؤسسات" وليس على أهواء الأشخاص، يعني أن صناعة القرار في الدولة تحكمها آليات واضحة وقوانين ثابتة، مع ضرورة وجود فصل بين السلطات واحترام كامل للقانون، هذا التوجه يضمن الابتعاد عن "شخصنة" القرارات (أي ألا يكون القرار مرتبطاً بمزاج شخص معين)، وكلما طبق النظام هذا الأسلوب المؤسساتي، كلما كان أقرب للاستقرار الفعلي، حتى لو لم يصل لمرحلة الديمقراطية الكاملة (الشاهر، ٢٠١٧، ١٧٧).

٤. اختفاء مظاهر العنف السياسي:

يُعد غياب العنف السياسي دليلاً قوياً على استقرار الدولة، وهذا يشمل التخلص من الصراعات الأهلية، والتصفيات الجسدية، والعمليات الإرهابية، وحركات التمرد. هذا العنف قد يصدر من السلطة تجاه الأفراد، أو من قبل جماعات وتنظيمات تستهدف مؤسسات الدولة ورموزها. فكلما خلت الدولة من هذه الصدمات، زاد استقرارها (عبدالرضا، ٢٠٢٤، ٦٦).

٥. ثباته نجاح النهج الاقتصادي للنظام:

للاستقرار السياسي دور في نجاح السياسات الاقتصادية، فإيجاد فرص عمل وتوفير الخدمات، وزيادة الدخل والمستوى التعليمي والصحي للمواطنين يعزز الاستقرار، وكل ذلك يزيد من رضاهم على النظام السياسي فينتج استقراراً سياسياً لفاهم، حسن، ٢٠٢٥، ٣١٢).



المطلب الثاني

واقع المؤسسات المجتمعية-السياسية في العراق وأثرها في مواجهة تعاطي المخدرات وتعزيز الاستقرار السياسي

تُعد المؤسسات المجتمعية-السياسية من الركن الأساسي التي يقوم عليها استقرار والبناء للمجتمع والدولة، لما تؤديه من أدوار فاعلة في توجيه سلوك الأفراد وضبط القيم والاتجاهات العامة. وتبرز أهمية هذه المؤسسات في المجتمع العراقي بشكل خاص، في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي رافقت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، ومن بينها تصاعد جرائم تعاطي المخدرات وانتشارها بين فئات الشباب.

أولاً: المؤسسات المجتمعية-السياسية الأولية في العراق

١- الأسرة :

تعد الأسرة حجر الأساس في تكوين شخصية الفرد وغرس القيم والمعتقدات التي تحدد سلوكه وأنماط تصرفه داخل المجتمع. فهي الحاضنة الأولى للأجيال، ومن خلالها ينشأ الطفل على الانتماء والمسؤولية، وتتشكل لديه اتجاهات نحو الآخرين والمجتمع بشكل عام. إلا أن بعض الممارسات السائدة في المجتمع العراقي، مثل سلطة الأب المفرطة والتمييز بين الجنسين، قد تؤدي إلى ترسيخ مشاعر التسلط والكرهية لدى الأطفال، وتنتقل إليهم عبر المواقف اليومية، الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة لتبني أفكار منحرفة أو الانخراط في سلوكيات خارجة عن القانون (شرابي، ١٩٩٣، ٥٠)، كما أسهمت الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والحروب المتكررة، في ضعف دور الأسرة، ما أدى إلى تفككها أحياناً وغياب الرقابة الكاملة على الأبناء، مما دفع بعض الشباب للانخراط في تنظيمات أو أفكار متطرفة، أو حتى تجربة المخدرات كملاذ أو تعويض عن الفراغ الاجتماعي.

٢- التعليم والمخدرات

على الرغم من أن التعليم وتعاطي المخدرات مرتبطان بشكل متبادل، يُعتبر التعليم من أهم نقاط التدخل للوقاية من هذه الظاهرة. غالباً ما يواجه طلاب المدارس الذين يتعاطون المخدرات صعوبات



في الذاكرة قصيرة المدى والمهارات الفكرية، إضافة إلى ضعف القدرة على التركيز والانشغال بالمخدرات، ما يؤثر في النمو الاجتماعي والعاطفي والأداء الدراسي بشكل عام. هذا الانخفاض في الكفاءة المعرفية يضعف تقدير الذات، ويزعزع شعور الفرد بهويته، مما يزيد احتمالية تعاطي المخدرات ويخلق حلقة مفرغة من التأثير السلبي على الفرد والمجتمع.

فالوعي المبكر بالقيم الاجتماعية والمجتمعية، وتطوير مهارات التفكير النقدي، يمكن أن يقلل من الانحرافات ويمنع الشباب من الانخراط في المخدرات (الياسري، ٢٠٢٣، ٣٠٧)، ومع ذلك، تقلل المواد المخدرة من القدرة على اتخاذ القرارات السليمة وتطوير مجموعة من القيم والمبادئ، إذ يشغل المخدر تفكير الشخص ويجعله يعتمد على حل سهل لمشكلاته، بدل البحث عن حلول عملية وطبيعية. وهذا بدوره يؤثر على التماسك المجتمعي ويضعف الاستقرار السياسي، لأن الفئات الشابة - التي تمثل طاقة المجتمع - تصبح أكثر هشاشة وعرضة للتأثيرات السلبي

٣- جماعة الرفاق (الأقران): تعتبر الجماعة المحيطة بالفرد من أقوى العوامل المؤثرة على سلوكهما، حيث تسود داخلها تراتبية معينة تمنح البعض دور التوجيه والقيادة بينما يكتفي الآخرون بالتبعية، وفي بيئة تكون فيها تعاطي المخدرات يجد الفرد نفسه محاصراً بضغوط اجتماعية غير مباشرة تدفعه للتجربة وبالتالي أصبح التعاطي ملزم للحفاظ على مكانته داخل المجموعة وضمان القبول فيها (جابر، ٢٠١٨، ٥٦٣)، ويسهم هذا الانحراف في زعزعة الاستقرار السياسي، عبر زيادة معدلات الجريمة والعنف، وإضعاف الشعور بالمسؤولية الوطنية لذلك، فإن احتواء الشباب ضمن أنشطة ثقافية ورياضية ومجتمعية منظمة يُعد من الوسائل الفاعلة في الحد من المخدرات وتعزيز الاستقرار السياسي.

٤- الموقف التشريعي ومقاصد الشريعة في حماية العقل

تستند الشريعة الإسلامية في جوهرها إلى منظومة من القيم التي تستهدف صيانة حياة الإنسان وضمان استقراره المادي والمعنوي، ومن أبرز هذه الركائز ما يُعرف بـ "حفظ الضرورات"، وعلى رأسها العقل والجسد؛ فهما الأمانة التي أمر المرء برعايتها (أحمد، عبد السلام، ٢٠٢٤، ٤٢٤).

ثانياً: المؤسسات المجتمعية-السياسية الثانوية في العراق وأثرها في مواجهة المخدرات وتعزيز الاستقرار السياسي

١- الأحزاب والقوى السياسية

تتمثل أولى مظاهر التأثير السلبي على البنيان السياسي في سعي كبار المتاجرين بالمخدرات نحو اختراق المؤسسات التشريعية (البرلمانية والبلدية) عبر بوابة "المال السياسي"، حيث يعتمد هؤلاء إلى تقديم دعم مالي ضخم لتمويل الحملات الدعائية لبعض المرشحين، وذلك بهدف خلق قاعدة نفوذ داخل مراكز القرار، و إن هذا التدخل لا يفسد المناخ الديمقراطي فحسب، بل يمهد الطريق لوصول عناصر موالية لتلك الشبكات الإجرامية إلى مناصب حساسة، مما يمكنهم من استغلال "الحصانة البرلمانية" كدرع واقٍ من المساءلة القانونية والملاحقة الجنائية، وبالنتيجة، يتم توظيف هذا النفوذ السياسي لتسهيل عمليات غسل الأموال وتوجيهها نحو نشاطات تهدد أمن الدولة واستقرارها، مثل تمويل الإرهاب (إبراهيم، ٢٠٢٤، ٤٢٤)

٢- وسائل الإعلام ودورها المحوري

تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في المؤسسات المجتمعية-السياسية، كونها تؤثر مباشرة على تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي. ومع التطور الإعلامي بعد عام ٢٠٠٣، ظهرت تحديات كبيرة، منها ارتباط أغلب المؤسسات الإعلامية بالجهات السياسية، ما جعل خطابها موجهاً لخدمة مصالح محددة، وأدى إلى تضخيم الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ويمكن حصر تأثير الإعلام في مسارين متضادين:

* المسار الأول (البنائي): ويتمثل في استثمار المنصات الإعلامية لترسيخ المفاهيم الإيجابية، ودعم حملات الدولة في مواجهة آفة المخدرات، مما يعزز من تماسك النسيج الاجتماعي ويحمي الأمن القومي.

* المسار الثاني (الهدام): ويظهر من خلال بعض المضامين الدرامية والسينمائية التي قد تروج — عن قصد أو دون وعي — لقيم سلبية، حيث يميل الشباب والمراهقون إلى تقليد الشخصيات الدرامية، مما يفتح الباب أمام انتشار الإدمان كظاهرة "عصرية" في نظرهم (محسن، ٢٠٢٤، ٢٨٣).

كما أسهم الأداء الإعلامي غير المنضبط في إضعاف الوعي المجتمعي بمخاطر تعاطي المخدرات، سواء بالتناول السطحي للموضوع أو بتجاهل أبعاده السياسية والأمنية، ما زاد من انتشار هذه الجرائم بين الشباب، وأثر سلباً في الاستقرار السياسي، لكونها تضعف السلم الاجتماعي وتزيد من هشاشة المجتمع أمام الانحرافات (محسن، ٢٠٢٤، ٢٨٤).



٣- مؤسسات المجتمع المدني

تمثل مؤسسات المجتمع المدني جزءاً أساسياً من المؤسسات المجتمعية-السياسية، لدورها في تثقيف المواطنين وتعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية. ومع تزايد عدد هذه المؤسسات بعد عام ٢٠٠٣، واجهت العديد منها مشاكل تتعلق بالتسييس وارتباطها بأجندات حزبية أو خارجية، ما قلل من قدرتها على العمل الفاعل.

هذا القصور انعكس على مواجهة ظاهرة المخدرات، إذ قلّ التأثير المجتمعي في التوعية والوقاية، واستمرت الظاهرة مع تداعياتها الاجتماعية والسياسية، مما زاد الضغط على الدولة وأجهزتها الأمنية وهدد الاستقرار السياسي.

وترى الباحثة أن ضعف أداء المؤسسات المجتمعية-السياسية الثانوية في العراق، والمتمثلة بالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، أسهم بشكل غير مباشر في انتشار جرائم تعاطي المخدرات وما يترتب عليها من آثار اجتماعية وأمنية وسياسية. وقد انعكس ذلك على الاستقرار السياسي من خلال زيادة معدلات الجريمة، وضعف الثقة بين المواطن والدولة، وتهديد السلم المجتمعي. لذلك، أصبح تفعيل دور هذه المؤسسات بشكل واعٍ ومنسق في مواجهة المخدرات خطوة أساسية للحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي في العراق.



الخاتمة

نخلص مما تقدم إلى أن آفتي المخدرات والبطالة يمثلان وجهين لعملة واحدة تستهدف نخر جسد المجتمع وتقويض أركان الدولة واستقرارها السياسي. فالمخدرات ليست مجرد خطر صحي، بل هي معول هدم للنسيج الأسري يستوجب استنفاراً تشريعياً وحكومياً لمواجهة بكل الوسائل الرادعة، وبالمقابل تبرز البطالة كبيئة خصبة لهذا الانحراف، حيث يسلب الفراغ من الشباب تقديرهم لذواتهم ويدفعهم نحو الهاوية، مما يجعل التدخل لتمكينهم اقتصادياً ضرورة أمنية وسياسية قبل أن تكون اقتصادية، لضمان استقرار المجتمع وحماية مستقبله.

نتائج الدراسة

١. أثبتت الدراسة أن التفكك الأسري وضغط أصدقاء السوء هما المحرك الأساسي لإلقاء الشباب في فخ التعاطي.
٢. تبين وجود علاقة مباشرة بين ارتفاع نسب البطالة وزيادة معدلات الإدمان، مما يهدد بنية العملية السياسية في البلاد.
٣. تبين أن الدورات التدريبية وورش العمل التثقيفية لها أثر جوهري في الحد من مخاطر انتشار هذه الآفة داخل المجتمع.

توصيات الدراسة للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

١. تشديد العقوبات على المتاجرين بالمخدرات مع تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية، لضمان فعالية الإجراءات الأمنية.
٢. تطوير برامج التوعية في الجامعات والمدارس، مع التركيز على الفئات العمرية الأكثر تعرضاً للمخدرات كما أظهرت نتائج الدراسة، وإشراك الأهل في ورش عمل عملية لتعزيز الدور الرقابي والاجتماعي لهم.



٣. توفير فرص عمل ومراكز تأهيل للشباب تتناسب مع النتائج الميدانية، بحيث يستفيد منها المتعاطون أو المعرضون للانحراف، مع متابعة أثر هذه البرامج على خفض نسب التعاطي وفق مؤشرات الاستبيان.

المصادر:

١. أحمد، س. ع.، & عبدالسلام، ه. (٢٠٢٤). دور القيم الإسلامية في الوقاية من المخدرات. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية - جامعة الموصل، ٢٠ (١/٢).
٢. إبراهيم، إ. ح. (٢٠٢٤). الانعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. المجلة السياسية الدولية، (٥٩).
٣. إبراهيم، س. (٢٠١٨). عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة الدراسات الإقليمية، مركز أنقرة لدراسات الأزمات والسياسات (ANKSAM).
٤. جرادات، م. ع. (٢٠٢٢). الاستقرار السياسي في ظل الإشاعة والإعلام. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.
٥. جابر، ف. س. (٢٠١٨). الأسباب المؤدية إلى انتشار المخدرات في العراق من وجهة نظر طلبة كلية التربية الأساسية. مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية - جامعة بابل، (٣٧).
٦. حنون، ع. ك. (٢٠١٣). المعالجة القانونية لظاهرة البطالة. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ٢٢ (٢٢).
٧. حسن، ه. أ. (٢٠٢٣). تأثير العملية السياسية على الاستقرار الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة حمورابي للدراسات، ١٢ (٤٥).
٨. حسين، ع. ع. ك. (٢٠٢٠). إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣. مجلة كلية التربية - جامعة واسط، (٤١)، الجزء الرابع.
٩. حمود، ص. ح.، & حسن، ز. ف. (٢٠٢٥). استقرار النظام السياسي وأثره في آليات مكافحة التطرف للعلوم التربوية والنفسية وطرق التدريس للعلوم الأساسية والإرشاد: العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة كلية الكوفة للفنون، (٦٥).
١٠. داود، أ. ف. ج. (٢٠١٤). عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية. مجلة السياسية والدولية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع.
١١. سعدون، ه. ف. (٢٠٢٣). المخدرات وانعكاساتها على الفرد والمجتمع. مجلة نسق، ٤٢ (٣).
١٢. سبع، س. م. (٢٠٢٤). انتشار ظاهرة المخدرات في العراق وتداعياتها اجتماعياً. مجلة حمورابي للدراسات، (٥٢).
١٣. شبلي، س. ش.، & دوهان، ح. (٢٠١٩). التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية. عمان: دار المنهل.



١٤. شاهر، ش. إ. (٢٠١٧). دراسة في الدولة والسلطة (ط١). برلين: المركز الديمقراطي العربي.
١٥. شرابي، ه. (١٩٩٣). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي (ط٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٦. عبدالحسين، ص. ع. (٢٠٢٥). تفشي ظاهرة المخدرات وانعكاساتها السياسية والأمنية في العراق بعد العام ٢٠٠٥. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ٢١(٢).
١٧. عواد، ع. ه. (٢٠٢١). عدم الاستقرار وأثره في التنمية: العراق أنموذجاً. مجلة معهد العلمين، (٧).
١٨. القرني، ب. ب. ع. (٢٠١٠). المخدرات: الخطر الاجتماعي الداهم. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
١٩. الفار، خ. م. (٢٠١٦). سيكولوجية العلاقة بين الذات والأمن النفسي لدى متعاطي المخدرات (ط١). القاهرة: مكتبة الجزيرة الورد.
٢٠. المشرف، ع. ب. ع.، & الجوادي، ر. ب. ع. (٢٠١١). المخدرات والمؤثرات العقلية: أسباب التعاطي وأساليب المواجهة (ط١). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢١. محمود، أ. ش. (٢٠٢٤). البطالة والمخدرات وانعكاساتها السياسية. المجلة العراقية للعلوم السياسية، ١٢(٥).
٢٢. محسن، ز. م. (٢٠٢٤). دور وسائل الإعلام في محاربة السلوكيات المنحرفة في المجتمع: محاربة تعاطي المخدرات أنموذجاً. مجلة الجامعة العراقية.
٢٣. الهسينياني، أ. ع. ع.، & المعماري، ع. أ. خ. (٢٠١٢). دراسات في علم الإجرام. عمان: دار مناهل للنشر والطباعة.
٢٤. الياسري، ح. ب. ع.، السرحان، ح. أ. د.، & العيسى، م. م. د. (٢٠٢٣). التأثيرات الاجتماعية لتعاطي المخدرات. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٣(٤)

Ahmad, S. A., & Abdulsalam, H. (2024). The role of Islamic values in preventing drug abuse. Journal of Research of the College of Basic Education – University of Mosul, 20.(١/٢) *مجلة العلوم الأساسية*

Ibrahim, I. H. (2024). The political implications of international drugs in Iraq after 2003. International Political Journal.(٥٩) ,

Ibrahim, S. (2018). Political instability in Iraq after 2003. Journal of Regional Studies, Ankara Center for Crisis and Policy Studies (ANKSAM).

Jarradat, M. A. (2022). Political stability in the context of rumors and media. Amman: Dar Ward Al-Urduniyya.

Jaber, F. S. (2018). Causes of drug spread in Iraq from the perspective of students of the College of Basic Education. Journal of the College of Education for Educational and Human Sciences – University of Babylon.(٣٧) ,



- Hanoun, A. K. (2013). Legal treatment of unemployment. Wasit Journal for Human Sciences, 22.(٢٢)
- Hassan, H. A. (2023). The impact of the political process on governmental stability in Iraq after 2003. Hammurabi Journal for Studies, 12.(٤٥)
- Hussein, A. A. K. (2020). The problem of political instability in Iraq after 2003. Journal of the College of Education – Wasit University, (41), Part Four.
- Hammoud, S. H., & Hassan, Z. F. (2025). Political system stability and its impact on mechanisms for combating extremism and terrorism: Iraq after 2003 as a model. Journal of the College of Kufa for Arts.(٦٥) ,
- Dawood, A. F. J. (2014). Societal instability in Iraq after 2003: An analytical study. Journal of Political and International Studies, Special Issue.
- Saadoun, H. F. (2023). Drugs and their repercussions on the individual and society. Nasaq Journal, 42.(٣)
- Saba', S. M. (2024). The spread of drugs in Iraq and its social consequences. Hammurabi Journal for Studies.(٥٢) ,
- Shibli, S. S., & Dohan, H. (2019). Development and political stability in the Hashemite Kingdom of Jordan. Amman: Dar Al-Manhal.
- Shahir, S. I. (2017). A study of the state and authority. Berlin: Arab Democratic Center.
- Sharabi, H. (1993). Neopatriarchy and the dilemma of Arab society (2nd ed.). Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Abdulhussein, S. A. (2025). The spread of drugs and their political and security implications in Iraq after 2005. Wasit Journal for Human Sciences, 21.(٢)
- Awad, A. H. (2021). Instability and its impact on development: Iraq as a model. Al-Alamein Institute Journal.(٧) ,
- Al-Qarni, B. B. A. (2010). Drugs: The looming social danger. Riyadh: Library of Law and Economics.
- Al-Far, K. M. (2016). Psychology of the relationship between self and psychological security among drug users. Cairo: Al-Jazeera Al-Ward Library.
- Al-Mushrif, A. B. A., & Al-Jawadi, R. B. A. (2011). Drugs and psychotropic substances: Causes of abuse and methods of confrontation. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.



Al-Hasiniyani, A. A. A., & Al-Ma'mari, A. A. K. (2012). Studies in criminology. Amman: Dar Manahil.

Al-Yasiri, H. B. A., Al-Sarhan, H. A. D., & Al-Issa, M. M. D. (2023). Social effects of drug abuse. Ibn Khaldun Journal for Studies and Research, 3.(٤)

Mahmoud, A. S. (2024). Unemployment and drugs: Political reflections. Iraqi Journal of Political Science, 5.(١٢)

Mohsen, Z. M. (2024). The role of media in combating deviant behaviors: Drug abuse as a model. Journal of the Iraqi University.

